



ترجمة الملخص التنفيذي لنتائج تقرير تدقيق الجودة المؤسسية

للمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة

١. نظرة عامة حول عملية تدقيق الجودة المؤسسية

يوثق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية المنشور باللغة الانجليزية (ويشار له لاحقاً بـ "التقرير") الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية تدقيق جودة المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة، حيث يعلّق على رسالة المعاهد ورؤيتها، ومدى ملاءمة وفاعلية أنظمتها المؤسسية المختلفة في تحقيق هذه الرؤية والرسالة.

ويعد تدقيق الجودة المؤسسية المرحلة الأولى من عملية الاعتماد المؤسسي التي تقوم بها الهيئة، والمكوّنة من مرحلتين متعاقبتين هما: "تدقيق الجودة المؤسسية" و"التقويم مقابل المعايير المؤسسية". وقد تم تصميم عملية تدقيق الجودة المؤسسية لتحقيق هدفين أساسيين هما: تظمين المجتمع بخصوص جودة أنشطة المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة، إلى جانب توفير التغذية الراجعة البناءة لمساعدة المعاهد، ودعم جهودها المتواصلة للتحسين.

وقد بدأت عملية تدقيق الجودة المؤسسية للمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة مع قيام هذه المعاهد بإجراء دراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها، ثم تم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية التي قدمتها المعاهد في ١٦ يناير ٢٠١٣م للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. بعدها قامت الهيئة بتشكيل فريق تدقيق الجودة المؤسسية من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة؛ لتدقيق جودة المعاهد (انظر القسم 4).

وبعد مراجعة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق المساندة التي قدمتها المعاهد، عقد فريق التدقيق أول اجتماع رسمي له - تم الاتصال بالمراجعين الدوليين عن طريق الهاتف- لمناقشة وتدوين النتائج الأولية التي توصل إليها، وذلك يومي ٤ و ٦ مارس ٢٠١٣م. وإثر ذلك، قام ممثل رئيس الفريق، ومديرو عملية المراجعة، بزيارة المعاهد (الزيارة التخطيطية) بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٣م؛ لاستيضاح بعض الأمور وطلب معلومات إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التدقيقية. بعدها، وفي إطار عملية التدقيق، وجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول جودة مختلف أنشطة المعاهد للتقدم بها خطياً للهيئة. ولم يستلم الفريق أي طروحات بهذا الخصوص.

تم إثر ذلك تقسيم الفريق إلى ثلاثة فرق مصغرة يتكون كل منها من ثلاثة أعضاء يساندهم مدير عملية مراجعة، حيث قام الفريق المصغر الأول بزيارة ميدانية (الزيارة التدقيقية) لمعهد عمان لمساعدتي

الصيدلة (OPAI)، ومعهد عمان لإدارة المعلومات الصحية (OHIMI)، ومعهد التمريض بالمرستاق وصلالة، وزار الفريق المصغر الثاني معهد عمان للتمريض (ONI)، ومعهد عمان للتمريض التخصصي (OSNI)، ومعاهد التمريض في صور وإبراء والداخلية، في حين زار الفريق المصغر الثالث معهد العلوم الصحية (IHS)، ومعهد التمريض في الباطنة والظاهرة. وقد تمت جميع الزيارات في الفترة من ٢٧ إبريل إلى ٨ مايو ٢٠١٣م، حيث التقى خلالها بما يزيد عن ستمائة شخص، بمن فيهم أعضاء من مجالس إدارة المعاهد والأساتذة وعدد من الطلبة، بالإضافة إلى بعض الجهات ذات العلاقة من داخل المعاهد وخارجها. كما قام الفريق أثناء تلك الزيارة بجولة تفقدية شملت بعض مرافق المعاهد، واطّلع على عدد من المواد والوثائق الإضافية أثناء الزيارة. ولم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار أية معلومات أو بيانات بعد يوم ٨ مايو ٢٠١٣م (باعتباره اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) لغرض عملية التدقيق هذه، باستثناء تلك البيانات الموجودة مسبقاً والتي طلبها فريق التدقيق سلفاً على وجه التحديد، و/أو التي تقدمت بها المؤسسة ضمن ردها على النسخة الخامسة من التقرير.

ويتضمن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للكلية الذي أصدرته الهيئة ملخصاً للنتائج الرسمية الموثقة والمدعومة بالأدلة، التي توصل إليها الفريق أثناء عملية التدقيق. كما يتضمن التقرير الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي شخّصها الفريق في عمل المعاهد، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها المعاهد جهوداً متواصلة لتحسين أدائها، والتي رأى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، إلى جانب عدد من التوصيات التي أراد الفريق أن يلفت اهتمام المعاهد نحوها بوصفها فرصاً مهمة لتحسين الأداء، والتي لم تقم المعاهد بمعالجتها على النحو المناسب حتى تاريخ الزيارة التدقيقية. وبعبارة أخرى، فإن هذا التقرير يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات الهامة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في المعاهد.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة التدقيق التي قام بها فريق التدقيق، بالإضافة إلى إعداد التقرير، جرت وفق الضوابط التي تتبناها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات التدقيق. وقد صادق مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م على إصدار التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤م لتحل محل مجلس الاعتماد. ومن ضمن مسؤوليات الهيئة القيام بعمليات تدقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، وللمزيد من المعلومات عن الهيئة، بالإمكان زيارة موقعها الإلكتروني <http://www.oaaa.gov.om/>. كما يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لعملية تدقيق الجودة في "دليل تدقيق الجودة: المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي" على الرابط http://www.oaaa.gov.om/QAM_2008_FINAL2.pdf

تشمل المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة تسعة معاهد للتدريب (معهد عمان للتدريب ومعهد صلالة للتدريب ومعهد صور للتدريب ومعهد صحار للتدريب ومعهد إبراء للتدريب ومعهد الظاهرة للتدريب ومعهد الرستاق للتدريب ومعهد شمال الباطنة للتدريب ومعهد الداخلية للتدريب) ومعهد العلوم الصحية ومعهد عمان للتدريب المتخصص ومعهد عمان لمساعدى الصيدلة ومعهد عمان لإدارة المعلومات الصحية والمركز التأسيسي والذي يخدم المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة من موقعه المركزي بالوطنية في مسقط. وفي العام ٢٠١٢م، كان هناك ما يزيد عن ٦٠٠٠ من الطلبة مسجلين بمختلف برامج المعاهد التي تشمل شهادات الدبلوم من وزارة الصحة في التدريب، وعلوم المختبرات الطبية، والعلاج الطبيعي، والتشخيص بالتصوير الشعاعي، ومساعد جراحة الأسنان، ومساعد صيدلة، وفي إدارة المعلومات الصحية. كما تمنح هذه المعاهد شهادات في الدبلوم بعد الأساسي في القبالة، وأمراض الكلى، وتدريب العناية المركزة للأطفال وحديثي الولادة، وتدريب العناية المركزة للبالغين، وتدريب الصحة العقلية، وإدارة التدريب، وكذلك في ترميز السيطرة والوقاية من العدوى. أما معهد العلوم الصحية، فيمنح شهادات لغاية البكالوريوس في العلاج الطبيعي، وعلوم المختبرات الطبية، والتشخيص بالتصوير الشعاعي وذلك بالتعاون مع جامعة كلاسكو كالدونيان (Glasgow Caledonian University) في المملكة المتحدة، بينما يمنح معهد عمان للتدريب المتخصص درجة البكالوريوس في الدراسات التمريضية وفي ترميز صحة المجتمع من خلال جامعة كارديف، بالمملكة المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن جميع الطلبة يتلقون برنامجاً تأسيسياً من خلال المركز التأسيسي الموجود في مسقط ومعاهد التدريب في المناطق الأخرى. وفي وقت زيارة التدقيق هذه كانت هناك خطط قيد المناقشة لإدخال برامج لمستوى البكالوريوس في مختلف التخصصات التي تقدمها المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة.

تأسس أول المعاهد في العام ١٩٨٢م من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة لوزارة الصحة من الكوادر الطبية المساعدة، وقد تم ذلك بنجاح على مدى العقود الثلاثة الماضية، غير أنه، واستجابةً للطلب المحلي والمعايير الدولية، فإن وزارة الصحة تخطط لإحداث تحول في فلسفة التعليم في معاهدها. ولذلك، فإن عملية التدقيق هذه قد جرت بينما كانت الخطط المستقبلية للمعاهد في مرحلة انتقالية، وقد أحيط فريق التدقيق بوجود خطة لتحويل المعاهد إلى كلية من خلال تحسين المرافق، والتوظيف، والمناهج الدراسية، وكذلك من خلال منح شهادات في مستوى البكالوريوس بدلاً من الدبلوم. وقد تم خلال فترة التدقيق اعتماد هذه الخطة من حيث المبدأ من قبل مجلس التعليم العماني الذي له الإشراف العام على السياسات التعليمية في السلطنة. ومع ذلك فإن الوضع الحالي للحكومة والسياسات والموظفين بحاجة إلى تغيير جذري قبل تحقيق هذا التحول.

لقد استندت عملية التدقيق هذه على الدراسة الذاتية للمعاهد والتي توفر حصراً لنتائج المراجعة الذاتية على مستوى نظام المعاهد، وبناءً على ذلك فقد ركزت استنتاجات فريق التدقيق في هذا التقرير على المستوى العام بدلاً من مستوى معهد معين، وهذا ما يساعد المعاهد على مواصلة تحقيق رسالة الوزارة في تخريج "عمانيين متعلمين ومحترفين في مجال الرعاية الصحية قادرين على تقديم رعاية صحية للمجتمع فاعلة وآمنة ومتخصصة ومتوافقة مع ثقافته. إن فريق التدقيق يقدر الجهد الجماعي الواسع

الذي انطوى عليه إعداد الدراسة الذاتية للمعاهد، وأنه معجب بالمستوى الذي خرجت به. لقد كان من الواضح بأن المراجعة الذاتية تمت في روح من التفاعل الحقيقي، ومع التزام بالتقويم الذاتي النزيه، بل والنقد الذاتي عند الاقتضاء. وعليه فإن فريق التدقيق يشجع المعاهد على مواصلة تجسيد عملية التأمل الذاتي والتحسين. فمن الواضح أن عملية الدراسة الذاتية جعلت المعاهد تبدأ العمل على تحسين العديد من المجالات التي خلص التقرير إلى أنها جديرة بالاهتمام. إن فريق التدقيق يقدر التزام المعاهد بعملية التحسين والرغبة الجماعية في التغيير التي لمسها على المستوى المركزي والمحلي.

لقد لمس فريق التدقيق في عملية تدقيق الجودة تأكيداً على أن المعاهد تقوم جماعياً بعمل مميز في تأهيل محترفي الرعاية الصحية للمستقبل. وبهذا الشأن، فإن المعاهد تستفيد من كونها صغيرة في الحجم وأن الكوادر والطلبة ملتزمون جداً. ومع ذلك، فإن زيارات التدقيق قد أكدت أيضاً بأن المعاهد تعمل بأقصى قدراتها وسعتها الذاتية، وأن موطن القوة التي تجعل ذلك ممكناً لا يُرجح أن تكون لديها قابلية التوسع والاستدامة في المستقبل من دون دعم كبير.

وفيما يتعلق بالحوكمة والإدارة، فإن الفريق يقر بملائمة الرسالة والرؤية والقيم للمعاهد. وقد وجد أنها تحظى بفهم والتزام واسعين من الموظفين والطلبة والجهات الخارجية ذات العلاقة. كما أن الفريق علم خلال عملية التدقيق بالرؤية الجديدة المتعلقة بالتحول في كل من هيكل النظام ومستوى برامج الأكاديمية، تفاعلاً مع موافقة مجلس التعليم المبدئية على اندماج المعاهد. وقد لمس الفريق خلال المقابلات مزيجاً من الدعم والغموض، مرده أن التفاصيل التي لا تزال قيد التطوير. وبناءً على ذلك فإن هذا التقرير لا يعلق على هذا الوضع بالتحديد، طالما أن عملية التحول لا تزال في الجزء الأكبر منها جارية، وتفاصيل الخطط والقرارات ليست متوفرة للفريق للنظر فيها.

يقدر فريق التدقيق الهيكل الفريد للحوكمة والإدارة متعدد المستويات الذي يميز المعاهد، حيث وجد أن ذلك يخلق مواطن قوة مثل الترتيبات المشتركة التي تتمتع بها معاهد التمريض. ومع ذلك فإن الفريق قد حدد العديد من المجالات التي تتطلب التحسين. ويأتي في مقدمة هذه المجالات الحاجة لإيجاد استراتيجيات منهجية وشفافة لتحسين التواصل والتجاوب بين الوزارة والمعاهد، بما يضمن حصول الأنشطة الأساسية للمعاهد على الدعم الجيد وفي الوقت المناسب.

لقد لاحظ الفريق التزام المعاهد بالتحسين المتواصل للجودة، ولمس كذلك بعض الحواجز التي تحول دون تفعيل ذلك، لا سيما الفوارق في الموارد المتاحة للمعاهد والتأخيرات الحاصلة في الإدارة الحالية للعمليات المالية. وعليه، وفي سياق ضمان الجودة، فهناك حاجة لمزيد العمل لضمان تفعيل جوانب التطبيق والمراجعة والتحسين في دورة ضمان الجودة، ولإرساء نظام للمحاسبة المتبادلة بين المركز والمعاهد. كما لمس الفريق حالات من عدم الاتساق في إدارة السياسات، والحاجة إلى المزيد من التطوير في مراجعات الأنشطة والكيانات، وكذلك عدم إيلاء الاهتمام المطلوب للمسائل المتعلقة بالصحة والسلامة داخل حرم المعاهد. وبالرغم من ذلك، فإن الاحتياجات الأكثر أهمية في الوقت الراهن هي في مجال التخطيط لتنفيذ التغيير، وهو ما يدعو إلى تطوير عمليات إدارة التغيير إذا ارادت المعاهد تحقيق رؤيتها طويلة الأجل المتعلقة بتعديل النظام وبرامجه.

وفيما يتعلق بتعلم الطلبة عن طريق البرامج التي تعتمد المقررات الدراسية، فقد تم التحقق من أن المعاهد تنتج فعلاً خريجين يعكسون رسالتها. كما يتم توفير فرص التدريب في مواقع العمل بنجاح، بالتعاون مع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية المحلية وفي المناطق، على الرغم من وجود حاجة لتقوية هذا التعاون مع القطاع الصناعي. لقد كانت هناك بعض المخاوف من أن ممارسات تخطيط القوى العاملة للوزارة لا تتوافق على النحو الأمثل لا مع احتياجات المناطق، ولا مع المعايير التعليمية ولا حتى مع الممارسات الدولية الجيدة في المجالات المحددة، في بعض الحالات. والمعاهد مدعوة لإعادة النظر في المعايير التي يستند عليها قبول الطلبة في الوقت الراهن، والسياسات الحالية المتعلقة بسمات الخريجين ومعايير إكمال الدراسة.

لقد سمع فريق التدقيق بأن الطلبة في جميع المعاهد راضون، في العموم، عن جودة التعليم والتعلم، بما في ذلك تجربتهم في البرنامج التأسيسي المعاد هيكلته. وفي حين أن البرنامج التأسيسي لا يزال فنياً جداً ولا يمكن اتخاذ حكم مبني على الأدلة حول أدائه، فقد كانت هناك ملاحظات إيجابية مبكرة عنه من المعاهد، وعليه فإن الفريق يحث المعاهد على القيام بتقويم طولي متكامل حال توفر المزيد من البيانات.

لقد كانت هناك اختلافات ملحوظة في مستويات الموارد التعليمية والمرافق المتاحة لدعم البرامج التعليمية في المعاهد، والانخراط في عملية منهجية ومركزة لتطوير المهارات التربوية للمدرسين في سياق معاصر عبر جميع المعاهد أمر مرغوب. كما أن هناك حاجة لضمان تواصل ثنائي بين المعاهد ومرشدي ومشرفي العيادات، يدعم الطرفين. وباستثناء حالات قليلة، فإن السياسات المتعلقة بالأمانة العلمية، بما في ذلك الانتحال والغش يتم تنفيذها على نحو ملائم. أما بخصوص تقويم أداء الموظفين، فإنه يجري وفق الحدود التي تفرضها قوانين الخدمة المدنية، رغم وجود بعض الأمثلة الإيجابية لاستراتيجيات إضافية للمراجعة والتغذية الراجعة توفر دعماً أكبر لتنمية قدرات الموظفين.

ورغم أن بحوث الموظفين والطلبة ليست جزءاً من رسالتها الرسمية، إلا أن للمعاهد توجهها للشروع في إرساء قدرات بحثية. وهي مدعوة لإعادة النظر في خططها للقيام بذلك ضمن السياق الأوسع للتغيرات الأخرى، والعمل على تطبيق نهج استراتيجي واقعي لتوضيح المعنى المقصود من مصطلح "البحث". كما أن على المعاهد النظر في كيفية تطبيق هذه الخطة وكيفية تطوير قدرات الموظفين بالإضافة إلى وضع جدول زمني ملائم للتقدم في هذا المجال.

لقد لمس الفريق التزاماً قوياً من كافة المعاهد في علاقتها مع القطاع الصناعي والمجتمعات المحلية، حيث أن نجاح برامج التوعية الصحية للمجتمع والأنشطة المضمنة في المناهج تثير الإعجاب على نحو خاص. فقد أشارت الجهات الخارجية ذات العلاقة، مثل القائمين على المراكز المحلية لخدمات الإعاقة، إلى أن مبادرات التوعية هذه قد أسهمت كثيراً في عملهم وأيضاً في توعية الطلبة. ومع ذلك، فإن المعاهد، وتماشياً مع نتائج دراستها الذاتية، مدعوة للبدء في عمليات تخطيط وتوثيق وتقويم رسمية في هذا المجال، وكذلك النظر في توسيع نطاق هذا التواصل إلى شريحة أوسع من الجهات ذات العلاقة. كما تبين أن المبادرات التي اتخذها الموظفون في اثنين من المجالات المتخصصة لإنشاء هيئات مهنية على المستوى الوطني تمثل مبادرات نموذجية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بخدمات الدعم الأكاديمي، فإن الفريق يتفق مع المعاهد على الأولوية القصوى التي يكتسبها إنشاء نظام مركزي لمعلومات الطلبة لدعم مهام التسجيل وإدارة نظام المعلومات وتحليل إحصاءات الأداء الرئيسية عبر المعاهد على وجه العموم. كما وجد الفريق بأن التخطيط في مجال الدعم الأكاديمي هو، في أحسن الأحوال، غير متسق، وعليه فإن الدعم في عموم هذا المجال يحتاج الى تطوير من خلال خطط دورية أكثر وضوحاً، وعمليات شفافة للموازنات، وجهد كبير لتحسين الوقت المستغرق لتلبية الموارد المطلوبة. لقد كانت هناك أدلة على أن الإرشاد الأكاديمي يطبق من قبل الكوادر في جميع المعاهد، على الرغم من الحاجة الى تدريب فاعل لدعمهم في هذا الدور. أن خدمات المكتبة، وعلى الرغم من دعمها إلى حد ما من خلال إعادة هيكلة خدمات المكتبة في الحرم المؤسسي الوطنية، فهي في الوقت الراهن بالكاد تكفي لدعم برامج الدبلوم الحالية. وعليه فإنه من الضروري إدخال تحسينات جوهرية لمجموعات الكتب والمصادر الإلكترونية وتوفير الكادر المكتبي المؤهل من أجل دعم تطوير عملية طرح مستوى درجة البكالوريوس.

إن خدمات تكنولوجيا المعلومات والأنترنت تبدو في عمومها غير كافية لتلبية الاحتياجات في معظم المعاهد، وهو ما يدعو الى عمل استثمار كبير لتطوير هذا المجال. إن الفريق يعي ويدعم المناقصة الحالية لرفع مستوى خدمات تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر في عمومها أدنى بكثير من المعايير الدولية وغير كافية لسد جميع الاحتياجات الحالية. إن توفر موارد التعليم المتخصصة وجودتها تختلفان كثيراً بين المعاهد، وعليه فإن هناك حاجة للارتقاء بمستوى التخطيط والتقويم وتوفير الموارد لضمان حصول الطلبة على معدات حديثة ومرافق متخصصة لتهيئتهم لمستقبلهم الوظيفي.

أما خدمات دعم الطلبة، فإنها لم تحظ بالأولوية التي تستحقها بوصفها مجالاً مركزياً في التجربة الطلابية. كما لوحظ أيضاً وجود فجوة في التخطيط المركزي وتقويم تقديم الخدمات، وكذلك الحاجة الى إعادة النظر في النهج الذي يجب اتباعه. إن هذا مهم لا سيما إذا كانت المعاهد ترغب في إرساء منهج تعليمي "متمحور حول الطالب" وفق ما أشارت اليه المعاهد في وثيقة دراستها الذاتية. وعلى الرغم من ذلك، فإن صوت الطلبة يتم سماعه في عدد من المعاهد. فمجالس الطلبة، ولجان التواصل بين الطلبة والموظفين، وممثلو الطلبة موجودون في بعض المعاهد ولكن ليس في جميعها، إلا أن هذا النهج يجب أن يطبق بشكل متسق. كما أنه من الضروري إعطاء أولوية لتقويم ومراقبة خدمات السكن والتغذية والنقل؛ من أجل معالجة عدم رضا الواسع الانتشار بين الطلبة عن الخدمات الحالية. كذلك فإن على المعاهد تقويم مدى توفر الخدمات الطبية والإرشادية الملائمة، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية المناسبة، ودعم تقديم الخدمات على نحو فاعل لضمان توفير بيئة إيجابية للطلبة وتقليل ما يتعلق بها من مخاطر.

لقد أعجب فريق التدقيق بالالتزام والعمل الدؤوب والروح الجماعية لدى الكوادر التدريسية والإدارية التي التقاها. كما يدعم الفريق المبادرات لزيادة إنجاز الوزارة في تعميم كوادرها، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص برنامج البعثات الذي يساعد الموظفين العمانيين على رفع مؤهلاتهم الأكاديمية. غير أن هناك العديد من المجالات ذات العلاقة بالموارد البشرية ينبغي على المعاهد، بإسناد من الوزارة، العمل على تركيز الجهود لتحسينها، مع التسليم بالقيود الحالية على إدارة الموارد البشرية والتي

تفرضها الحاجة للعمل ضمن قوانين الخدمة المدنية. وتبرز هنا حاجة أساسية تتمثل في ضرورة إيجاد طرق لضمان دور أكبر للمعاهد في اختيار وتعيين الكوادر الأكاديمية المؤهلة والمناسبة، ولضمان ملاءمة وشفافية هيكل المكافآت الذي يدعم هذه الكوادر.

ومن المجالات الأخرى التي تتطلب الاهتمام إعداد نهج أكثر تنظيماً وتخطيطاً للتطوير الوظيفي، مع خطط دورية أطول وترتيب أفضل للأولويات. كما أن على المعاهد التركيز على استهداف تطوير المهارات في مجالات محددة مثل التدريب على استخدام معدات وتقنيات تعليم جديدة، وكذلك الاهتمام بمجالات مثل إدارة الأداء والاستخدام المحسن للمسوح الدورية عن رضا الموظفين. إن تطبيق برامج تعريفية أكثر اتساقاً للموظفين الجدد، بما في ذلك تقديم توصيف وظيفي مناسب ودليل موظفين لهم سيكمل الممارسات الجيدة مثل برامج التناصح المعتمدة في عدد من المعاهد. كما أن الفريق يشجع بقوة إنشاء آليات لتبادل الممارسات الجيدة فيما بين المعاهد في هذا المجال والمجالات الأخرى.

وفيما يتعلق بخدمات الدعم العام والمرافق، فقد كان من الواضح بأنه مجال آخر بحاجة الى نهج متسق ومعيارى وفاعل لتخطيط وإدارة بعض المرافق في المعاهد، حيث كان عدد من الأبنية التي تمت زيارتها بحاجة الى الترميم. وبالرغم من كونها نظيفة ومصانة قدر الإمكان، ونظراً لطول مدة خدمتها، فإنه من الواضح أن التحسين الكبير للمرافق المتواجدة في بعض المعاهد على الأقل لا يحتمل انتظار خطة التطوير طويلة الأمد التي تستهدف إنشاء الهيكل الجديد للكليات. كما أن المعاهد يمكنها الاستفادة من إعداد وتطبيق استراتيجية تسويق مدعومة بالموارد البشرية والمالية المطلوبة من أجل تعزيز مساهمتها في تقديم الخدمات الصحية في سلطنة عمان.

وتؤكد الهيئة على أن عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في التقرير ليس مهماً بقدر أهمية محتوى هذه الاستنتاجات ومضامينها. فعلى سبيل المثال، قد تركز بعض التوصيات على جوانب مهمة جداً مثل تقويم أداء الطلبة، ولكن البعض الآخر قد يركز على جوانب أقل أهمية مثل صيانة أجهزة التعليم الصفية. لذا، فإنه من غير المناسب مقارنة مؤسسات التعليم العالي بالاستناد فقط إلى عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في كل تقرير بوصفها مؤشراً وحيداً على جودة هذه المؤسسات.

أ- ملخص الإشادات

الإشادة الرسمية هي الاعتراف بأحد الجوانب المتميزة من الأداء الجيد.

1. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على إعدادها لرؤية ورسالة وقيم واضحة ومشاركة وتدعم تنمية الموارد البشرية للرعاية الصحية في السلطنة.
2. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على إعدادها وتطبيقها وتقييمها المستمر لنموذج جماعي فاعل لتعليم التمريض، والذي يوفر إطار عمل مشترك للمعاهد.

٣. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على تطويرها وتطبيقها لاتفاقيات ارتباط أكاديمي، تعزز فرص التعلم للطلبة وتدعم توفير تجربة تعلم فاعلة.
٤. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على إعداد وتنفيذ عملية شاملة لتطوير المناهج الدراسية.
٥. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على تطوير وتطبيق منهج رصين لإعداد وتدقيق الامتحانات.
٦. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بمعهد العلوم الصحية بوزارة الصحة على دوره في تأسيس جمعيات مهنية في مجالات العلاج الطبيعي والتصوير الشعاعي وعلوم الطب الحيوي.
٧. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة في المناطق على مشاركتها الإيجابية وتقديمها مجموعة واسعة من الخدمات الصحية لمجتمعاتها المحلية بهدف زيادة وعيهم بأهمية القوى العاملة المتخصصة بالرعاية الصحية.
٨. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بالمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة على تطبيقها الناجح لسياستها الخاصة بالتعمين.

ب- ملخص التوكيدات

- التوكيد الرسمي إقرار بأن المؤسسة قامت بدقة بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين وأنها أظهرت التزاما واضحا ومناسبا للتعامل مع تلك الحالة.
١. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة حول ضرورة الاستمرار في العمل على ترسيخ نهج متسق ومنتظم لإدارة المخاطر، وتدعم جهود المديرية العامة للتعليم والتدريب في خلق فهم وتطبيق إدارة المخاطر على مستوى كل معهد.
 ٢. تدعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة في أنشطتها المتعلقة بتقييم فاعلية المنهج الدراسي للبرنامج التأسيسي، وعلى وجه الخصوص تقييم فاعليته في تزويد الطلبة بمهارات تأسيسية ذات علاقة بالبرامج الدراسية.
 ٣. تدعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي النهج الذي تتبعه المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة في دعم الكوادر العمانية للمشاركة في برنامج البعثات الدراسية للدكتوراه؛ بهدف تحسين خصائص كادرها الوظيفي وتعزيز القدرات البحثية.
 ٤. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة حول ضرورة دعم إنشاء مجالس طلبية في كافة المعاهد، وتدعم جهودها في هذا المجال.

٥. تدعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي جهود المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة في إجراء مسح شاملة عن رضا الموظفين، وتحث المعاهد على ضمان تقويم النتائج والعمل بمقتضاها في مستوى عموم المعاهد وكل معهد على حدة، وإحاطة الموظفين بما تم اتخاذه من إجراءات.

٦. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة حول ضرورة اتخاذ خطوات، بالتعاون مع وزارة الصحة، للعمل على إنشاء نظام الكتروني فاعل للتواصل الداخلي في كافة المعاهد، معززا بشبكة إنترنت سريعة متاحة لكافة الموظفين والطلبة.

ج. ملخص التوصيات

التوصية هي لفت انتباه المؤسسة إلى وجود فرصة هامة للتحسين في جانب ما من جوانب أداء المؤسسة والتي لم تشخصها المؤسسة بصورة دقيقة أو أنها لم تقم بمعالجتها بالشكل المناسب حتى الآن.

١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بتحسين هيكله مجالس الحوكمة الخاصة بها ومهامها وقدرات مواردها البشرية، وتحسين التواصل داخل هذه المجالس وفيما بينها، وكذلك تواصلها مع الموظفين والجهات ذات العلاقة.

٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تتبع، بالتعاون مع وزارة الصحة، نهجاً أكثر تنظيماً للمراجعة الشفافة لأداء عمداء المعاهد، وبأن تطبق برنامجاً أكثر تنظيماً لتحسين مهاراتهم القيادية والإدارية من أجل الارتقاء بالمعاهد.

٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بمراجعة نهجها الحالي للتخطيط على المستوى المركزي والمؤسسي؛ من أجل تسهيل التواءم بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي، وضمان توفير الموارد لدعم ذلك.

٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بإيجاد حل للنموذج المتعلق بمستقبل التعليم الصحي في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تحديد إطار زمني واقعي لتطبيق ذلك النموذج وإخطار الجهات المعنية بذلك.

٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم على وجه السرعة، وبالتعاون مع وزارة الصحة، بوضع خطة لإدارة عملية التحول لتسهيل الانتقال إلى المستوى التالي للتعليم الصحي، وأن تشمل هذه الخطة تطوير القيادة ووضع استراتيجيات فاعلة لإدارة التغيير، وتوفير موارد متوافقة وإضافية لدعم عملية التحول واستدامته.

٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بالنظر في طرق تحقيق موازنة فاعلة بين الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية وخطط العمل لكل معهد منفرد، بما في ذلك توفير استقلالية أكبر للمعاهد لاتخاذ القرار والتخطيط وتخصيص الموارد لفترة أطول من عام تقويمي واحد.
٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بمراجعة سياسة وإجراءات الإدارة المالية لضمان دعمها البرامج التعليمية والخدمات ذات العلاقة في المعاهد على نحو أكثر فاعلية وكفاءة.
٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على مراجعة نظامها لإدارة السياسات وذلك لضمان ملاءمة السياسات لأغراضها واتساقها مع البيئة الأكاديمية والاحترافية، وبأن تعمل كذلك على مراجعتها دورياً وإبلاغها بوضوح للجهات المعنية ذات العلاقة.
٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بإرساء مجموعة من المبادئ والعمليات المتسقة لإجراء المراجعات وكتابة التقارير وتقديم ردود سريعة وشفافة على هذه التقارير.
١٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تجري مراجعة عاجلة وواسعة لجوانب الصحة والسلامة في أرجاء جميع المعاهد، وأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على تصحيح المشكلات التي يتم تحديدها والتي يمكن أن تؤثر على صحة وسلامة الموظفين والطلبة.
١١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بمراجعة التباينات التي ظهرت في المناهج (بما في ذلك مواد مصادر التدريس) عبر المعاهد التي تمنح الدبلوم في التمريض والدبلوم فوق الأساسي في القبالة؛ من أجل تقويم تأثيرها على تجربة الطلبة التعليمية.
١٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم بتقويم معايير قبول الطلبة لضمان امتلاكهم المؤهلات الكافية لمباشرة برامجهم الدراسية، مع قبول عدد كاف من الطلبة يلبي متطلبات تخطيط القوى العاملة لوزارة الصحة.
١٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم بتطوير وتطبيق أداة مشتركة لتقويم المحاضرين والمواد الدراسية من قبل الطلبة والأقران.
١٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل على تطوير وتطبيق آلية رسمية لتطوير المهارات التربوية للمحاضرين في كافة المعاهد، وتضمينها احتياجات كل من محاضري المعاهد ومرشدي وموجهي العيادات.

١٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم بتطوير وتنفيذ أنظمة معززة للتواصل والتفاعل الاحترافي بين موظفي كل معهد ومرشدي عيادات المستشفى؛ من أجل ضمان فاعلية وجودة التعليم والتعلم لعملية التدريب في العيادات.

١٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بتطوير وتطبيق نهج أكثر انتظاما للكشف عن حالات الانتحال وسائر السلوكيات غير الأكاديمية، وكذلك وضع وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لها.

١٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم بتقويم التعديلات التي تم إدخالها مؤخرا على درجات النجاح من منظور تأثيرها على المعايير الأكاديمية للمقررات الدراسية، وعلى تحقيق الخريجين لمخرجات التعلم عموما.

١٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بالقيام بمراجعة ومراقبة التطبيق الفاعل للسياسات والإجراءات، وتطوير المرافق لتحسين أمن أوراق الامتحانات ونتائج الطلبة.

١٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على ضمان توافق أفضل بين المسارات الوظيفية المتاحة للخريجين والمهارات والمعرفة التي يجلبها هؤلاء الخريجون الى أماكن العمل.

٢٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بمراجعة نهجها وفهمها لبرنامجها البحثي وتطلعاتها في هذا المجال.

٢١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بتطوير وتطبيق نهج منظم لتخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمشاركة مع القطاع الصناعي والمجتمع المحلي، وكذلك بتقويم النتائج.

٢٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على مراجعة قنوات التواصل مع القطاع الصناعي وأصحاب العمل؛ لضمان أن هذه القنوات تسمح بالحصول على نطاق واسع من المدخلات المتعلقة بمراجعة وتطوير المناهج، وتقويم مدى تحقيق سمات الخريجين، وكذلك بأنظمة التغذية الراجعة بخصوص التحسينات.

٢٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على إنشاء جمعية للخريجين، يفضل ربطها بكل معهد، وأن تعجل بتطوير قاعدة بيانات لهم.

٢٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، بالتعاون مع وزارة الصحة، بإرساء دورة تخطيط واضحة لإدارة خدمات الدعم الأكاديمي، مع

عمليات تمويل شفافة ووعي بالحاجة لاستجابة فاعلة والسريعة عند الضرورة؛ من أجل توفير ضمانات أفضل لجودة التجربة التعليمية للطلبة.

٢٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بإنشاء نظام إلكتروني متكامل لبيانات الطلبة؛ لحفظ أمن المعلومات وتوفير آلية لإصدار تقارير التحاليل عن الاتجاهات والأداء داخل المعاهد وعبرها، واعتبار ذلك أولوية عاجلة.

٢٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي معاهد العلوم الصحية لوزارة الصحة بإعداد وتبني سياسة لحقوق التأليف والنشر خاصة بها، تتماشى مع قانون حقوق التأليف والنشر العماني، وتطبيق عملية لضمان الوعي والتقدير التامين بهذه السياسة من قبل الموظفين والطلبة.

٢٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بالارتقاء بمستوى المكتبات في جميع المعاهد، وفقا للمعايير المعاصرة؛ وذلك لتلبية احتياجات التعلم الحالية والمستقبلية للطلبة، بما في ذلك من خلال التوفير المناسب للكتب والدوريات الورقية والإلكترونية، بالإضافة الى توفير موظفين مدربين وأنظمة لتقييم فاعلية الخدمات، واعتبار كل ذلك أولوية عاجلة.

٢٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بترقية بيئة تقنية المعلومات لضمان الخاصة بها؛ لضمان تلبية الاحتياجات المعاصرة لتعلم الطلبة على نحو فاعل، كما توصيها بدعم هذه البيئة بكوادر مدربة، واعتبار ذلك أولوية عاجلة.

٢٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بمراجعة خدماتها المتعلقة بالإرشاد الأكاديمي؛ من أجل ضمان فاعليتها، توفير تدريب متخصص مناسب، كلما دعت الضرورة؛ لدعم الموظفين في تأدية هذا الدور.

٣٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم على وجه السرعة بإعداد وتنفيذ خطة واضحة لضمان تجهيز كل معهد على نحو دوري بالمعدات والموارد المطلوبة لتدريب المتخصصين بالرعاية الصحية المعاصرة.

٣١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم، وبالتعاون مع وزارة الصحة، بإجراء تقويم لنهجها في تخطيط وإدارة خدمات دعم الطلبة، بما في ذلك تحليل الاحتياجات على مستوى كل معهد، والزمين المستغرق لاستجابة المركز، وتوصيها كذلك بالبداية في المراقبة المنتظمة لعملية تقديم خدمات دعم للطلبة؛ لتحسين ملاءمة وفاعلية تلك الخدمات.

٣٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بإجراء مراجعة وتحليل للمناخ الطالب في كل معهد؛ من أجل بناء فهم على مستوى النظام لما هو مطلوب لتعزيز رضا الطلبة.

٣٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بإجراء تقييم منهجي لاحتياجات خدمات السكن والتغذية والنقل على مستوى كل معهد، وضمان اتخاذ إجراءات فاعلة وفي الوقت المناسب لتحسين الخدمات.

٣٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بمراجعة نهجها في الخدمات الطبية والإرشادية التي يقدمها كل معهد؛ بهدف تحسين ملاءمتها وفعاليتها واتساقها، وتوصيها على وجه الخصوص بمعالجة الحاجة الى موظفي إرشاد مدربين داخل المعاهد، بالتعاون مع وزارة الصحة.

٣٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بمراجعة النهج الذي تتبعه، والتقييم الذي تجريه، على مرافق الخدمات الاجتماعية والترفيهية في حرم المعاهد؛ وذلك لضمان ملاءمتها وحصولها على الدعم الكافي.

٣٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعمل، بالتعاون مع وزارة الصحة، على إدخال قدرات مخصصة لإدارة الموارد البشرية من أجل تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة لتلبية احتياجات المعاهد من الموظفين، وبناءً على هذا، تقوم بإعداد وتنفيذ خطة شاملة للاستغلال الكفؤ والفاعل للموارد البشرية في المعاهد، بما يضمن تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستويين المركزي والمحلي.

٣٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تقوم وعلى وجه السرعة بمراجعة المبادرات الحالية الهادفة إلى تعزيز خصائص الكادر الوظيفي للمعاهد لضمان توفير التوازن المطلوب للموظفين من حيث المؤهلات والمهارات والقدرات، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لكل معهد.

٣٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تشارك على نحو كامل في جميع جوانب الاختيار والتعيين للموظفين؛ وذلك لضمان تلبية كاملة للاحتياجات المحلية وتزويد جميع الموظفين بتوصيف وظيفي حديث ودقيق.

٣٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تتبع نهجاً أكثر تخطيطاً وانتظاماً للتطوير الوظيفي يتوافق مع الغايات الاستراتيجية، وتكون دورات تخطيطه أطول؛ لضمان وضع المهارات المستهدفة في مجالات محددة في ترتيب أولويات أفضل.

٤٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بإدخال نظام موحد وشامل لإدارة الأداء، يمكن كافة الموظفين من تلقي التغذية الراجعة التي تكون لاحقاً أساساً لتوفير فرص التطوير الوظيفي لهم.

٤١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تعتمد سياسيات للترقية والحوافز تكون عادلة ومناسبة وشفافة للجميع.

٤٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بأن تتبع نهجاً متسقاً ومنتظماً واستباقياً في تخطيط وإدارة مرافق المعاهد، وأن تقوم بتنفيذ عمليات الاستبدال والصيانة الوقائية في الوقت المناسب؛ لضمان قدرة الموارد المادية والبنى الأساسية والمرافق على دعم الأنشطة الأكاديمية والتدريبية الرئيسية.

٤٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة بالعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجية تسويقية ذات تفويض واضح لتعزيز وزيادة وعي المجتمع بمساهمة المعاهد في تخريج المتخصصين بالخدمات الصحية في السلطنة، وضمان حصول الاستراتيجية على الدعم الكامل بالموارد البشرية والمالية والشبكة العنكبوتية، وكذلك تقويم النتائج دورياً.

٣. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق الجودة المؤسسية للمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة
- التقرير: النسخة الأصلية الكاملة من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية
- الفريق: فريق تدقيق الجودة المؤسسية للمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة
- المعاهد: المعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

٤. أعضاء الفريق

د. أن مارتين
مستشارة في التعليم العالي ورئيسة مساعدة سابقة
للشؤون الأكاديمية بجامعة ديكن، أستراليا (رئيسة
الفريق)

د. توماس هيمنج
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية وشؤون الطلبة،
ورئيس قسم الأعضاء بكلية عمان الطبية (رئيس
فريق مصغر)

بروفيسور/مالكوم كوك
أستاذ فخري للغة الفرنسية، جامعة أكستر،
المملكة المتحدة (رئيس فريق مصغر)

بروفيسور/رياض عبد اللطيف البيومي
أستاذ بقسم الكيمياء الحيوية، بكلية الطب، جامعة
السلطان قابوس

د. شاكرا الموصلي	مستشار بوزارة القوى العاملة، سلطنة عمان
أ. مايك بوبيوس	مدير سابق لمركز التميز الشامل، جامعة شيفلد هالام، المملكة المتحدة
د. جيليان كينج	مدير سابق لهيئة ضمان الجودة، شالتنهام، المملكة المتحدة
بروفيسور/كيفن ماك كونكي	نائب رئيس سابق (للشؤون الأكاديمية والعلاقات الدولية) وأستاذ في علم النفس، بجامعة نيوكسل، أستراليا
بروفيسورة/مها محمد عادل سالم	كلية التمريض بجامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية
أستاذة متقاعدة/ديبي كلايتون	(مديرة عملية المراجعة)
د. تيس جودليف	(مديرة عملية المراجعة)
أ. فخرية الحبسي	(مديرة عملية المراجعة)

٥. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصحة، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على الرابط <http://www.oaaa.gov.om/Review/MOHEI%20report%20final%20to%20print.pdf> وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير الأصلي يعتبر المرجع النهائي.